خاتمة

ومهما يكن تقييمنا لهذه البحوث ، ومع اعترافنا بصعوبة الوصول إلى رأى قاطع خاصة فيما يتعلق بالتحديد الدقيق لظروف الأسرة فى البلاد النامية ، فإن هناك شيئاً واحداً مؤكداً .

إن تغير الأنماط الأسرية ، وبالذات تطور الأسرة النووية لا يرتبط بالتصنيع ارتباطاً وثيقاً . وطبيعى أن هذا لا ينفى ، ولا يمكن أن ينفى ، أنه سيتضح فيما بعد (أعنى بعد دخول التصنيع وانتشار التحضر) أن هذا النمط من الأسرة يتناسب تناسباً عالياً مع ظروف الحراك الجغرافى والاجتماعى المصاحب للتصنيع خاصة فى مراحله الأولى .

ونود فى النهاية أن نلفت النظر إلى قضية أخرى . فإذا كانت الأسر النووية موجودة ، وسائدة أحياناً ، فى مجتمعات البلاد النامية فإن الأسرة الزواجية ما زالت غير موجودة ، اللهم بعض الاستثناءات القليلة . وذلك أن الأسرة الزواجية تقوم على الارتباط الشخصى الوثيق بين الزوجين وعلى أهمية عملية الاختيار الفردى كأساس لقيام الأسرة الزواجية . لذلك ننبه إلى أن ظروف حياة الأسر فى البلاد النامية تدعونا إلى الفصل بين مفهومى الأسرة النووية والأسرة الزواجية . مع أننا لا نستبعد إمكانية وجود علاقة شخصية وثيقة بين الزوجين فى الأسرة النووية ، إلا أن توافر هذه العلاقة ليس شرطاً أساسياً من شروط قيامها . ذلك أن الاختيار الحر القائم على اعتبارات شخصية ، سواء للرجل أو للمرأة ، لم يصبح بعد ظاهرة فى البلاد النامية . وحتى تلك البلاد التى أدت فيها بعض الحركات النسائية المنبثقة عن أفكار إصلاحية سياسية إلى إحداث تعديلات فى وضع المرأة وظروف حياتها ، فإن المرأة لم تصبح بعد شخصاً يتمتع بحقوقه كاملة على قدم المساواة مع الرجل . ومع ذلك فقد بدأت الحواجز القديمة التى كانت تفصل الشاب عن الفتاة تتساقط تدريجياً ، بحيث يمكننا بالنسبة للمستقبل فى تلك المجتمعات ، وإن كان تحقيق ذلك يتطلب إصدار كثير من التشريعات الجديدة التى تدعم ذلك النظام وتحميه . وهو ما نأمل أن تشهده بلادنا فى المستقبل القريب .